اقتصاد

ارتفاع أسعار الخبز في غزة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

ارتفعت أسعار الخبز في قطاع غزة خلال الأشهر الستة الأخيرة بشكل ملحوظ مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة مع وزن (أكياس) الخبز التي كانت قبل الأزمة الروسية الأوكرانية وتبعات جائحة كورونا وتأثيرها على السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج مثل الدقيق. وخلال هذه الشهور قامت الجهات الحكومية بخفض وزن «كيس» الخبز البالغ وزنه 3 كيلوغرامات إلى 2,8 كيلوغرام ثم إلى 2,6 كيلوغرام، قبل أن تعلن أخيرًا عن خفضه إلى 2,5 كيلوغرام مع الإبقاء على سعره بنفس الثمن 7 شيكلات إسرائيلية. (الدولار= 3,35 شيكلاً)

ويشكل خفض وزن أكياس الخبز معضلة حقيقية بالنسبة للسكان البالغ عددهم أكثر من 2,2 مليون نسمة، كونه يحضر في وجبات الفلسطينيين اليومية، في الوقت الذي لا يحل الإبقاء على السعر الحالي الأزمة بالنسبة للمواطنين.

ومع تكرار انخفاض وزن الخبز عند بيعه في المخابز في القطاع فإن السكان اشتكوا خلال الآونة الأخيرة من تراجع الجودة وصغر حجم رغيف الخبز الواحد مقارنة مع ما كان عليه قبل أزمة الدقيق وارتفاع أسعاره محلياً وعالمياً. وجاء القرار الحكومي الأخير بخفض وزن الخبز إلى 2,5 كيلوغرام مع الإبقاء على نفس سعره في المخابز وفتح باب التنافس عند بيعه في المحال والتجمعات التجارية ليعزز من مخاوف السكان من رفع سعره خلال الفترة المقبلة. وتبدو ذرائع الجهات الحكومية في غزة إلى أن الارتفاع في أسعار الخبز جاء نتيجة ارتفاع أسعار الدقيق عالمياً، وهو ما يتنافى مع الواقع في ظل انخفاض أسعار الدقيق في الأسواق المحلية.

وتأتي هذه الخطوة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الدقيق خلال الفترة الأخيرة، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود عالمياً هي المبرر وراء السياسات المتبعة حالياً في إدارة الأزمة.

وبحسب جمعية أصحاب المخابز في القطاع فإن معدل الاستهلاك الشهري من الدقيق يقدر بـ 14 ألف طن يتم توفير 10 آلاف منها عبر المساعدات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» و4 آلاف يتم توفيرها عبر التجار.

في الأثناء، يقول رئيس جمعية أصحاب المخابز في غزة عبد الناصر العجرمي إن أسعار الدقيق ارتفعت في القطاع إلى أكثر من 40% من الأسعار التي كانت قبل أزمة روسيا وأوكرانيا وجائحة كورونا وهو ما ألحق ضرراً بالمخابز. ويوضح العجرمي لـ «العربي الجديد» أن خفض الوزن مع الإبقاء على نفس السعر يساعد كلا من المخابز والمواطن على تسيير المرحلة الحالية في ضوء الارتفاع المتواصل في أسعار الدقيق وعدم وجود بوادر لانخفاضه في المنظور القريب. وبحسب رئيس جمعية أصحاب المخابز فإن توزيع المساعدات الإغاثية من قبل أونروا للاجئين الفلسطينيين أسهم في عدم تعرض القطاع لأزمة نقص في الدقيق واستمرار تدفقه، إلى جانب عملية الاستيراد من مصر خلال الفترة الأخيرة.

ويشير إلى أن السعر والوزن الذي تم تحديده من قبل الوزارة سيسهم في منع تكبدهم أية خسائر مالية خلال الفترة الحالية وسيؤدي إلى مراعاة الظروف الاقتصادية للسكان في ظل تردي الأوضاع المعيشية والإنسانية نتيجة للحروب والحصار.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

(فرانس برس)

تركيا: التضخم يرتفع إلى 70%

أظهرت بيانات تركية رسمية، أمس الخميس، أن معدل التضخم السنوي (مؤشر أسعار المستهلك) قفز إلى 69,97% في إبريل/نيسان المنصرم، وذلك في أعلى مستوياته منذ نحو 20 عاما، متجاوزا التوقعات، وذلك بتأثير من تداعيات الحرب المستمرة في أوكرانيا، وصعود أسعار السلع الأولية بعد تدهور الليرة أواخر العام الماضي. «معهد الإحصاء التركي» أعلن أمس أن أسعار المستهلكين زادت 7,25% على أساس شهري، مقارنة بتوقعات استطلاع أجرته «رويترز» بارتفاع يناهز 6%، فيما كان من المتوقع أن يبلغ تضخم أسعار المستهلكين 68% على أساس سنوي. وزاد مؤشر أسعار المنتجين المحليين 7,67% على أساس شهري في إبريل/ نيسان، مسجلاً ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 121,82%.

أخبار

البنك المركزي الأردني يرفع الفائدة

قرر البنك المركزي الأردني، أمس الخميس، رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية للبنك، اعتبارًا من يوم الأحد 8 مايو/أيار الحالي. ورفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك

المركزي) الأميركي، أول من أمس، سعر الفائدة القياسي لأموال ليلة واحدة بمقدار نصف نقطة مئوية، في أكبر زيادة خلال 22 عامًا.

وبحسب بيان «المركزي» الأردني أمس، يأتي القرار للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، من خلال احتواء الضغوط التضخمية المحلية المتوقعة في ضوء استمرار الارتفاع في معدلات التضخم العالمي، وكذلك انسجاماً مع ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الإقليمية والدولية. وقرر البنك الإبقاء على أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ قيمته 1,3 مليار دينار دون تغيير، عند 1% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0,5% للمشاريع في باقي المحافظات.

مخطط غسل أموال متصل بكارلوس غصن

نشرت وكالة «فرانس برس»، أمس، ما سمّته مخطط غسل الأموال ضمن عصابة منظمة، بعدما أصدر القضاء الفرنسي قبل فترة قصيرة مذكرات توقيف في حق كارلوس غصن و4 مسؤولين في شركة توزيع سيارات في سلطنة عُمان. وينفي الرئيس السابق لتحالف «نيسان - رينو» البالغ 68 عاماً، نفياً قاطعاً أن يكون ضالعاً في الأفعال المنسوبة إليه، وهو يقيم في لبنان منذ فراره بطريقة شبيهة بأفلام هوليوود من اليابان نهاية عام 2019 حيث كان مسجوناً في انتظار محاكمته بتهمة تجاوزات مالية على حساب شركة «نيسان». ويؤكد أحد محامي غصن، جان تامالي، لـ«فرانس برس»، أن «أيّ يِن من نيسان أو أي يورو من رينو لَم يُختلَس لصالح كارلوس غصن».

باموق التركية تجذب 240 ألف سائح

جذبت منطقة باموق قلعة السياحية بولاية دنيزلي وسط تركيا، 240 ألف سائح في الأشهر الـ4 الأولى من العام الجاري.

وتعد قلعة باموق من أشهر المواقع السياحية في تركيا، وموضوعة ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي. وتشتهر باموق قلعة بصخورها الكلسية البيضاء التي تشبه القطن، ومنها يأتي اسم المنطقة، أي القلعة القطنية. وتسعى الحكومة التركية إلى زيادة عائدات القطاع السياحي خلال العام الجاري، وخاصة مع التراجع الحاد في إصابات كورونا وبدء توافد الزوار إلى البلاد.

«أوبك+» تقر زيادة 432 ألف برميل نفط يومياً

أقر تحالف «أوبك+» زيادة هامشية أخرى في الإنتاج في ظل مخاطر على الطلب وسط استمرار فرض قيود لمكافحة انتشار فيروس كورونا في الصين، بنتيجة محادثات تقنية أمس الخميس، في إطار لجنة المراقبة الوزارية المشتركة قبل اجتماع عام يُعقد عبر تقنية الفيديو. ووافق الائتلاف على زيادة شهرية أخرى قدرها 432 ألف برميل يوميا في الإنتاج المستهدف لشهر يونيو/حزيران، بحسب «فرانس برس»، علما أن «أوبك+» تضم دول «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك) وحلفاء آخرين تتصدرهم روسيا. وبموجب اتفاق تم التوصل إليه في يوليو/تموز 2021، من المقرر أن تزيد المجموعة الإنتاج المستهدف 432 ألف برميل يوميا كل شهر حتى نهاية سبتمبر/أيلول، لتُنهي بذلك تخفيضات الإنتاج المتبقية. وتتوقع «أوبك» أن ينمو الطلب العالمي على النفط في 2022، بواقع 3,67 ملايين برميل يوميا، بانخفاض 480 ألف برميل يوميا عن توقعاتها السابقة، بينما ذكر باركيندو أن عمليات الإغلاق في الصين تحد من الطلب. وطلبت الولايات المتحدة مرارا من «أوبك» زيادة الإنتاج، لكن المنظمة التي تقودها السعودية قاومت الدعوات وسط توتر العلاقات مع واشنطن. واتفقت الوكالة الدولية للطاقة، وهي هيئة مراقبة الطاقة في الغرب، الشهر الماضي، على سحب كميات قياسية من المخزونات للمساعدة في تهدئة الأسعار وتعويض اضطرابات الإمدادات من روسيا. ورغم ارتفاع الأسعار، يرى محللون أن صعودها هذا لا يكفي لزعزعة إرادة الدول الـ13 الأعضاء في «أوبك» بقيادة الرياض وشركائها العشرة بقيادة موسكو (أوبك+).

وفي السياق، نقلت «فرانس برس» عن المحلل في مجموعة «إكس تي بي»، وليد قضماني، ترجيحه «أن تلتزم أوبك+ بخطتها، على الرغم من استمرار عدم الاستقرار المرتبط بالنزاع الروسي الأوكراني»، مشيرا إلى «توقعات بانخفاض الطلب بسبب القيود التي لوحظت في الصين». وكما حدث في الأشهر السابقة، يتوقع أن يزيد الكارتل الإنتاج بمقدار 432 ألف برميل يوميا، خلال يونيو/حزيران، وفق استراتيجية بدأت في ربيع 2021، عندما كان الاقتصاد يتعافى بعد الاقتطاعات الصارمة للنفط الخام التي فرضتها صدمة الوباء. وقالت المحللة في مصرف «سويسكوت» إيبيك أوزكاردسكايا، إن «تباطؤ النشاط في الصين هو بالتأكيد عامل يبرر الإبقاء على وضع قائم لدى أوبك+، على الرغم من الضغط الدولي لزيادة الإمدادات في مواجهة أزمة الطاقة الحالية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

الغلاف

تجّار الحروب يسرقون قوت العرب

شهدت أنشطة تجّار الحروب في العديد من البلدان العربية ازدهاراً كبيراً، إذ هيمن صائدو الأموال المشبوهة على العديد من القطاعات، وسط انفلات الأوضاع الأمنية وضعف دور الأجهزة الحكومية، بل وتورط كبار المسؤولين معهم، الأمر الذي انعكس سلبا على الشعوب التي دفعت أثمانا باهظة للفساد الذي استشرى في مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، ترصد «العربي الجديد» تفاصيل ظاهرة تجّار الحروب في كل من اليمن وسورية والعراق وليبيا والسودان

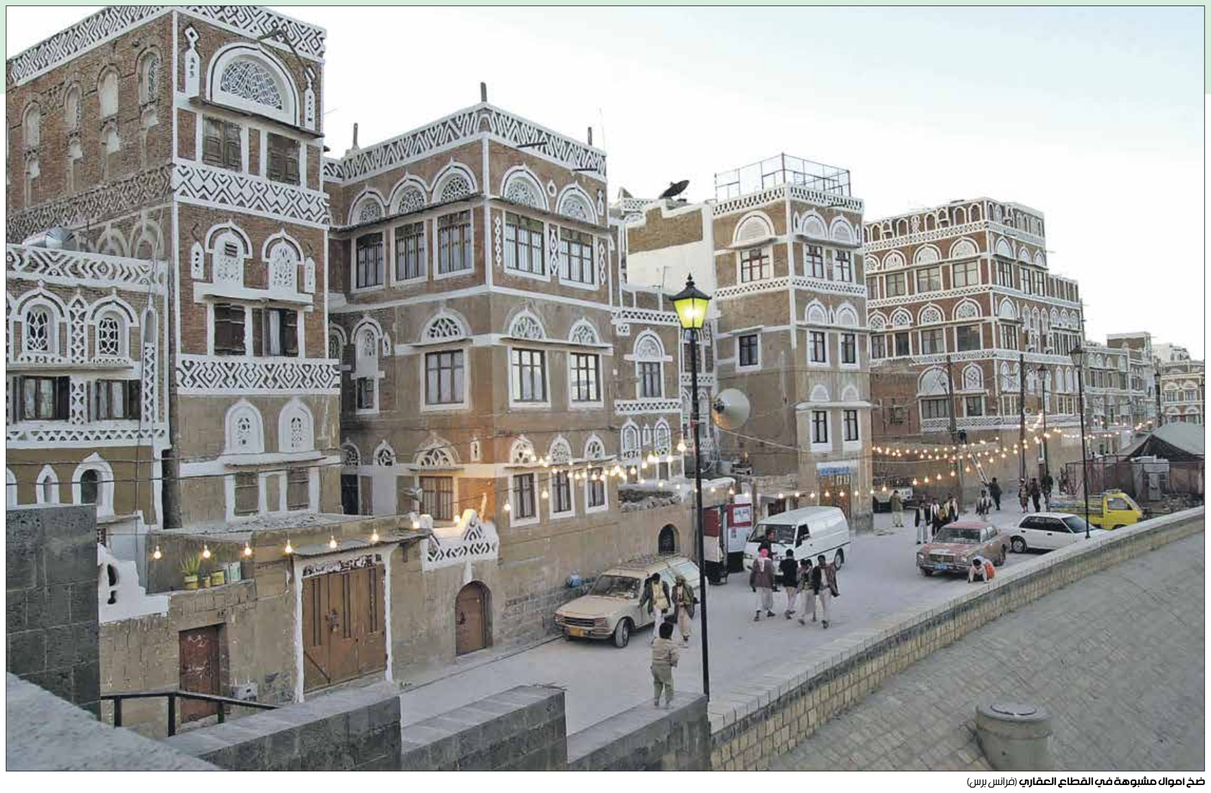

ضخ أموال مشبوهة في القطاع العقاري (فرانس برس)

مولات فخمة في زمن الفقر

اليمن يحتضن استثمارات مثيرة للجدل في التجارة والعقارات

جاء اليمن ضمن قائمة أكثر الدول العربية التي نشط فيها تجّار الحروب، إذ ازدهرت أعمالهم، خلال الفترة الأخيرة، ولا سيما في قطاعي التجارة والعقارات

صنعاء ـ **محمد راجح**

تبرز المولات الفخمة والمنتشرة في مختلف المدن اليمنية الرئيسية بشكل لافت، كأهم المشاريع الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة، في اليمن الذي يعيش على وقع صراع طاحن للعام الثامن على التوالي، ما أسقط ملايين اليمنيين في بئر الفقر.

وتكتظ العاصمة اليمنية صنعاء بشكل خاص ومدن أخرى مثل عدن جنوب اليمن بعشرات المولات (المجمعات التجارية) التي افتتح كثير منها خلال الفترة الأخيرة، رغم اعتماد البلاد على المساعدات والمنح الدولية التي تركز بشكل رئيسي على مواجهة الأزمة الإنسانية التي تجتاح معظم سكان اليمن. وتتمتع هذه المولات بمساحات واسعة وإمكانيات هائلة تكلفت رؤوس أموال كبيرة، في بيئة استثمارية طاردة بسبب الحرب الدائرة في البلاد.

ويكشف تقرير حديث عن تفشي ظاهرة غسل الأموال في اليمن جراء استمرار الحرب واختلال منظومة مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى ظهور حركة عقارية مزدهرة واقتصاد موازٍ، عبر تدوير الأموال غير المشروعة، والتي تم تقديرها بحسب تقارير رسمية بحوالي 30 مليار دولار، بحسب دراسة أجريت في هذا الخصوص. وعدد التقرير الصادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، اطلعت عليه «العربي الجديد»، القطاعات التي تم ضخ أموال غير مشروعة فيها، ومنها شركات الصرافة غير المرخصة رسمياً، وسوق العقارات غير المنظم، وتجارة المشتقات النفطية والتهريب.

وطالب التقرير الصادر في الشهر الماضي، بضرورة بإعادة بناء منظومة مكافحة غسل الأموال في اليمن وتفعيل دورها في الرقابة والحد من عمليات غسل الأموال، ومنها رفع كفاءة الرقابة من قبل وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي والبنوك اليمنية وكذلك وحدة جمع المعلومات حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

ويشكك مستشار قانوني متخصص في قضايا الأموال العامة، فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، في الأرقام المتداولة التي تقدر حجم الأموال المشبوهة في اليمن؛ إذ يرى أنها قد تفوق الإحصاءات الرسمية (30 مليار دولار)، وفقاً للتغييرات التي طرأت على سعر صرف العملة المحلية. وقال إن اليمن يعاني من مشكلة مزمنة منذ ما قبل الحرب والمتمثلة في تضخم الاقتصاد الخفي كمنفذ رئيسي للأموال المشبوهة، إضافة إلى الفساد الذي يعتبر السبب الأول في هدر وتسرب الأموال إلى قنوات غير قانونية، ومنها التهرب الجمركي والضريبي، والتوسع والضخ المريب لقطاع العقارات، والذي لا يقل عن 200 مليون دولار شهرياً، وبشكل خاص في السنوات الخمس الأخيرة، مشيراً إلى دخول اليمن بشكل متأخر إلى المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الباحث الاقتصادي عصام مقبل يشرح لـ«العربي الجديد»، أن الحرب وتبعاتها تسببت في تدمير منظومة الاقتصاد الرسمي في اليمن، ما سمح ببروز اقتصاد موازٍ بحسب طبيعة السلطة الحاكمة والمسيطرة والنافذة في إطار النطاق الجغرافي الذي تديره، في حين أن هناك تشابهاً كبيراً في نوعية الأعمال والمشاريع التي استقطبت ما طفا من أموال كونتها الحرب من عدة منافذ كثير منها غير مشروعة. يشير مقبل إلى أن السنوات الأولى للحرب تدفقت أموال هائلة في قنوات محددة، مثل السوق السوداء للوقود والعملة وشركات الصرافة والكهرباء، بينما وظفت هذه الأموال في آخر عامين أو ثلاثة من عمر الحرب وتركزت في قطاعات مثل العقارات والأراضي والاستثمارات التجارية.

> تدوير أموال غير مشروعة بحوالي 30 مليار دولار

وتزدحم المولات بالمحال التجارية ومساحات البيع التجارية التي يطغى عليها محال بيع الملابس والأقمشة والعبايات والشنط والاكسسوارات وأدوات التجميل وبعض أصناف الأدوات الإلكترونية والمنزلية والكهربائية.

مالك محال تجاري في أحد المولات الكبيرة بالعاصمة صنعاء، فؤاد صبري، يلفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن ملاك هذه المولات يعمدون إلى وضع سقف مرتفع للإيجارات، فيما يصر البعض على أن يكون شريكاً بنسبة معينة في أي نشاط تجاري يتم تدشينه في هذه المولات.

أما تاجر الملابس مصطفى سعيد، فيؤكد من ناحيته لـ«العربي الجديد»، أن إيجار المحل الواحد يتراوح ما بين 500 و1000 دولار شهرياً، وهو مبلغ يراه مرتفعاً بشكل مبالغ فيه، في ظل وضعية السوق المضطربة وغير المستقرة وما تشكله من تحد كبير لمثل هذه الأنشطة التجارية والاستثمارية. في المقابل، ينفي أحد المستثمرين في مثل هذه الأعمال والقطاعات الاستثمارية، فضل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، ما يتم ترويجه بخصوص هذه المشاريع، ويرى أن جزءاً كبيراً منها استثمارات خاصة لمستثمرين يعملون في إطار القانون وفئة من المغتربين وليس فيها أي شبهه متعلقة بالحرب.

> فساد وتبييض أموال
>
> اتهمت تقارير دولية حكومة اليمن والحوثيين بغسل الاموال وممارسة الفساد، «بما يؤثر سلبا على وصول امدادات غذائية كافية». واتهم تقرير للخبراء الميراقبين لنظام العقوبات الخاصة باليمن، صدر العام الماضي، الحوثيين باستغلال ما لا يقل عن 1,8 مليار دولار من إيرادات الدولة في 2019 في تمويل المجهود الحربي. واشار الخبراء الى ان البنك المركزي في عدن اتهك قواعد صرف العملات، و تلاعب بسعر صرف العملة في ما يخص الوديعة السعودية.

ويشدد على الدور التنموي والاقتصادي الذي خلقته مثل هذه الأعمال والمشاريع في استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، شكلت رافداً مهماً للأسر اليمنية التي فقد كثير منها مصادر دخلها خلال سنوات الحرب. ويلاحظ كما ترصد «العربي الجديد»، أن توسع مثل هذه الاستثمارات في القطاع التجاري لم يؤثر على ملاذات محدودي الدخل المتمثلة في الأسواق الشعبية ومتاجر الحراج للملابس المستعملة والباعة الجائلين على الأرصفة.

ويقول المواطن عماد الأكحلي لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار مرتفعة للغاية في المولات والمراكز التجارية، وكأنها صممت لفئة معينة من الناس التي اغتنت خلال سنوات الحرب. من جانبه، يتحدث مستور صالح من سكان صنعاء لـ«العربي الجديد»، أن كسوة ثلاثة أطفال قد تحتاج لموازنة لا تقل عن 100 ألف ريال (الدولار = نحو 1000 ريال) في حال التسوق في مثل هذه القطاعات التجارية والمولات والمراكز، وهو مبلغ لا تستطيع توفيره كثير من الأسر محدودة الدخل والتي تجتهد بقدر الإمكان لتوفير الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية الضرورية.

ووصلت المولات التجارية الكبيرة إلى مدن ومحافظات ثانوية مثل إب ومأرب وسط وشرقي اليمن، وهو ما جعلها تحظى برواج واسع نظراً لاحتضان هاتين المحافظتين لعدد كبير من النازحين من مختلف المناطق اليمنية.

سورية: أمراء الحرب يهيمنون على الطاقة والصناعة

قد تكون سورية أكثر بلد حالياً ينتعش فيه اقتصاد تجار الحرب. اقتصاد يتركز خصوصاً في قطاعات الطاقة والمال والصناعة والعقارات

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

زاد حجم الفساد الذي يمارسه تجار الحرب المرتبطون بنظام بشار الأسد بشكل هائل، خلال الفترة الأخيرة، إذ كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» عن تعميق أمراء الحرب لسيطرتهم على قطاعات الطاقة والمال والصناعة، كما يديرون شبكات التهريب واقتصاد الظل الأسود.

وفي حين تحتل سورية ولأعوام متتالية، المركز الأخير عربياً بمؤشرات الفساد، آخرها العام الماضي في المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، لم يعترف نظام الأسد عام 2021 سوى بـ14 جريمة غسل أموال داخل البلاد، بحسب تصريح القاضي المالي التابع للنظام، فؤاد سكر.

وفي هذا السياق، يقدر الاقتصادي السوري أسامة القاضي، في حديثه لـ«العربي الجديد» حجم الفساد وغسل الأموال بسورية بأكثر من 10 مليارات دولار سنوياً، إذ إن «تجارة النفط التي تتم مع «المنظمات الكردية» والخارج، لا تقل قيمتها عن 3 مليارات سنوياً، جلها غير مشروع وبأثمان مرتفعة، بجني الفارق السعري لها تجار الحرب، كما لا تقل تجارة المواد الغذائية، والقمح والأرز والسكر، عن 4 مليارات دولار سنوياً». كما ينشط قطاع العقارات «الأسود» بسورية وبحجم كبير يتعدى مئات ملايين الدولارات سنوياً، خاصة بعد الاستيلاء على أموال المغتربين وسطو أمراء الحرب على العقارات والتحكم بسوق البناء، حتى المناطق الأثرية، ومنها محيط قلعة حلب والممتلكات العامة كشواطئ البحر، التي دخلت ضمن صفقات فساد العقارات، فضلاً عن الاستيلاء على طرق بأكملها، حسب القاضي.

ويضيف أن روسيا الاتحادية وبعض الدول الأوروبية، إضافة إلى الإمارات، أهم ملاذات الأموال الفاسدة في سورية، سواء لنظام الأسد «مباشرة» أو للمتعاملين معه أو الذين يشتغلون لحسابه. وحسب القاضي، تتنامى ثروة النظام بالخارج، معتبراً أن ما أعلنته وزارة الخارجية الأميركية، مؤخراً عن ثروة بشار الأسد بين 1 و2 مليار دولار هو رقم هزيل وثروة الأسد أضعاف هذا الرقم.

وتختلف بنية طبقة تجار وأمراء الحرب بسورية، برأي الصناعي السوري، محمد طيب العلو، عن غيرها من الدول، لأن جميع مستغلّي الشعب والمتلاعبين بأمنه وقوته، إنما يعملون برعاية النظام، وممنوع على أي تاجر أو صناعي أو حاجز على الطرقات، أن يخرج عمّا وضعه العلو «شبكة الأسد». ويشير الصناعي السوري إلى أن تجار الحرب في مختلف القطاعات مرتبطون، بشكل مباشر أو عبر وسيط، مع يسار إبراهيم الذي وصفه برامي مخلوف المرحلة الراهنة، والذي يدير أموال وممتلكات «الأسد» عبر تعليمات وأوامر مباشرة من زوجة رئيس النظام «أسماء الأسد».

ويضيف الصناعي السوري لـ«العربي الجديد» أن يسار إبراهيم أهلته أسماء منذ الاتفاق على إبعاد رامي مخلوف عام 2018، حيث أسند له مهام مكتب «الشهداء» التابع لوزارة الدفاع ويفرض إتاوات على التجار والصناعيين، قبل أن يسوقوه ليتحكم بشركتي الاتصال «سيرتيل وام تي ان» ولاحقاً بشركة «وفا» العتيدة التي ستظهر كمشغل ثالث للخلوي بسورية «بديل رامي مخلوف» ومن ثم مديرا للمكتب المالي والاقتصادي في رئاسة الجمهورية.

وظهرت طبقة تجار الحرب بسورية، منذ بدأ نظام الأسد، عام 2012 فرض الحصار على المناطق الثائرة، بغوطة دمشق وداريا والزبداني، ما أفسح المجال لتمرير المواد الغذائية والخدمات، وحتى الأسلحة والمخدرات إلى المناطق المحاصرة، عبر متنفذين أو شركاء مع نظام الأسد، ضاعفوا الأسعار، وذلك قبل العقوبات العربية أو الدولية التي تم تطبيقها على سورية. ويرى الاقتصادي السوري، محمود حسين، أن تجار الحرب بعد العقوبات الغربية، توسع عملهم عبر «إدخال السلع للمناطق المحاصرة وتهريب السيارات إلى الخارج»، ليخترق نظام الأسد عبرهم، العقوبات الدولية، فيدخلون السلع والمنتجات من الخارج، ويتابعون عبر شركات منظمة، جني الأرباح بالداخل.

ويضيف حسين لـ«العربي الجديد» أن قطاع الفساد الذي يديره ويشرف عليه نظام بشار الأسد، مقسم حسب المدن والقطاعات، فقطاع الصيرفة على سبيل المثال، من أهم مصادر الربح، بعد أن ألزمت الحكومة التجار، تصريف عائدات التصدير والاستيراد عبر الشركات المرخصة المرتبطة بها، وأغلقت كبريا الشركات التي خرجت عن عصابات النظام الاقتصادية.

وحول القطاعات والأسماء بالمدن، يقول حسين: «أجرينا دراسة أخيراً حول تجار الحرب» وصلنا من خلالها إلى أهم الأسماء «كلهم يتبعون ليسار إبراهيم وينسقون عملهم مع المكتب الاقتصادي بالقصر الرئاسي» فهناك تجار حرب لقطاع العقارات، مثل وسيم قطان وعامر خيتي وحسام القاطرجي وفارس جنيدان وحسين يازجي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

النفط أبرز القطاعات التي يسيطر عليها أمراء الحرب (فرانس برس)

صائدو الأموال المشبوهة وراء أزمات ليبيا والسودان

طرابلس، الخرطوم ـ **أحمد الخميسي**
عاصم إسماعيل

لا تعتمد الأسواق في ليبيا والسودان خلال الفترة الأخيرة على قانون العرض والطلب، بل على تجار استغلوا حالة الحرب وعدم الاستقرار والانقسامات ليتربحوا على حساب المواطنين. وتغلغل تجار الحرب في العديد من القطاعات الاقتصادية ليسيطروا على نسب كبيرة منها ويوجهونها حسب مصلحتهم وسط ضعف الأجهزة الرقابية في كلتا الدولتين. وفي السودان تنشط هذه الفئة في مجالات التجارة بالعملة والوقود والتجارة والذهب والعقارات، ما يعني حرمان اقتصاد الدولة من إيرادات هائلة ومزيد من المعاناة للمواطنين من البطالة والفقر والجوع، حسب مراقبين.

يقول الخبير الاقتصادي، محمد النيل، لـ«العربي الجديد» إن غياب الحكم الرشيد والإدارة النزيهة للدولة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتدهور الاقتصاد، وبالتالي يقود إلى النزاعات وتفكك المؤسسات وخلق مناخ يؤدي إلى استغلال البعض لتلك الأوضاع من أجل نهب الأموال العامة. ويضيف النيل أنه رغم التدهور في الاقتصاد الكلي وتفاقم معيشة المواطنين، فإن ظهور أثرياء جدد يتمددون في التجارة الداخلية والخارجية يطرح تساؤلاً عن كيفية الوصول إلى هذا الثراء.

ويقول إن كثيراً من التصريحات الرسمية تشير إلى علم القائمين على أمر البلاد بالمخربين والمتاجرين بقوت الشعب، ولكن لا يوجد عقاب أو حتى تقديم من أجرموا في حق الشعب للمحاكمة. وأكدت تقارير غير رسمية أن قوات الدعم السريع كانت تتربح على حساب الشعب السوداني باشتغالها في عمليات تنقيب الذهب. وقالت مصادر لـ«العربي الجديد» إنه حتى الآن لم تتجح السلطات السودانية في مساعيها لمنع تهريب الذهب الذي ازدادت وتيرته بدرجة كبيرة مؤخراً. وسبق أن قال رئيس شعبة مصدري الذهب عبدالمنعم الصديق إن شركات أمنية وأخرى تتدثر تحت غطاء شركات حكومية تعمل في قطاع الذهب بشكل غير شرعي، دون علم بنك السودان المركزي. الباحث الاقتصادي هيثم محمد فتحي، يطالب بتنظيم وتقنين العملية الاقتصادية ووضع قواعد وأسس للتعامل بها ومنع ممارسة التجارة غير المشروعة للمخربين. وشدد في تصريح لـ«العربي الجديد» على ضرورة أن تكون هذه التجارة وفق أسس وقواعد تدخل في الاقتصاد الوطني. واتسعت ظاهرة التهريب في السودان عبر المنافذ الجمركية، وسط تراجع كبير في حجم الأموال المتأتية من عمليات التصدير، الأمر الذي ساهم في ازدياد العجز التجاري عن سقف مليارات دولار. هذا الواقع دفع عددا من المصدرين والمستوردين السودانيين إلى طرح جملة من المقترحات لمنع ومكافحة التهريب والتلاعب بقيمة إيرادات الصادرات ووقف التجارة بالعملات. ويرى الاقتصادي بابكر الزين وجود مستفيدين من الوضع الراهن باعتبار أن تجارة الدولار هي أحد أهم القطاعات التي لجأ إليها تجار الحروب. واستشهد الزين بحديث رئيس الوزراء السابق عبدا لله حمدوك الذي قال في لقاء تلفزيوني سابق إن الحكومة تعلم من يتاجرون في الدولار ولكنها لم تستطع التحكم في ذلك. وأضاف الزين أن الأمر يدل على أن السلطة ذاتها شريكة في عملية ارتفاع الدولار وانخفاضه دون مراعاة المجتمع الذي تحكمه.

تهريب الوقود أحد أبرز أنشطة تجار الحروب (محمود تركيا/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العراق: الاستيلاء على العقارات والأراضي بأثمان بخسة

> تجار الأزمات في العراق ينقسمون الى ثلاثة انواع، ابرزهم المرتبطون بأحزاب ومليشيات عسكرية

بغداد ـ **زيد سالم**

زادت أنشطة شراء العقارات في العاصمة العراقية بغداد وبعض المدن المحررة من تنظيم داعش في شمال البلاد وغربها، لا سيما تلك التي لا تزال تعاني من تهديدات التنظيم من جهة، وسيطرة ونفوذ الفصائل المسلحة والمليشيات من جهة ثانية.

وبرزت هذه الظاهرة من قبل بعض التجار وشركات العقارات التي تشتري الأراضي والعقارات بأثمان أقل من قيمتها الحقيقية، عبر استغلال حاجة أصحابها لتمويل إقامتهم بدول أو مناطق أخرى، أو عدم رغبتهم بالعيش في تلك المناطق لضعف الخدمات وارتباك الأوضاع الأمنية.

وتختلف غايات التجار، بحسب نوع العقار وعمره وسعره، وفقاً لمراقبين، إذ تحوّل كثير منها بعد شرائه بسعر دون قيمته الفعلية في سوق العقارات، إلى مشاريع تجارية، في حين ظلّت عقارات أخرى على حالها، باعتبارها أموالا جاهزة يمكن استغلالها في أي وقت.

لكن أبنية ومنازل كبيرة في بغداد تم شراؤها بأسعار زهيدة كونها تعود إلى «أقلويات»، مثل المسيحيين والصابئة المندائيين، بأنت مقرات حزبية وأخرى تحوّلت إلى محال تجارية أو مطاعم ومقاه، ناهيك عن استغلالها في عمليات غسل الأموال، بالطريقة التي يشرحها علي شاكر، وهو صاحب مكتب لبيع وشراء العقارات في حي البرمول ببغداد. وقال شاكر لـ«العربي الجديد»، إن «تجار الأزمات يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات: الأولى، ميسورو الحال من أهالي بغداد الذين لا يتورعون عن شراء أي عقار يهبط سعره لأسباب أمنية أو هجرة أهله من العاصمة. والثاني التجار الذين يستولون على العقارات الخربة والمنازل الآيلة للسقوط بأسعار أقل من القيمة الفعلية عبر ضغوط على أصحاب الأملاك. والقسم

> معظم المدن المحررة تعاني من سيطرة تجار الحروب

الثالث هم التجار الذين ظهروا خلال الأعوام الأخيرة، ومعظمهم مرتبطون بأحزاب، لأنهم يستخدمون أسلحة وسيارات وحمايات رسمية من السلطة». وحسب شاكر، فإن «تجاراً متنفذين، لديهم أموال طائلة، ولأنهم قريبون أو جزء من السلطة، ولا يستطيعون تهريب أموالهم إلى الخارج، كونها مجهولة المصدر، فإنهم يقومون بشراء العقارات بقدراً، ومن ثم يبع هذه العقارات بعد أيام لتصبح الأموال قانونية، ويتم تهريبها إلى الخارج، وهذا ما يحصل في معظم المناطق الراقية في جانب الكرخ من العاصمة بغداد».

وأفادت مصادر محلية من حي الدورة ببغداد، بأن «مئات قطع الأراضي في المناطق المحاذية لنهر دجلة، تم الاستحواذ عليها من قبل سياسيين ونواب خلال السنوات الماضية، ورغم أن سعر المتر الواحد يقدر بـ5 ملايين دينار (حوالي 3500 دولار)، إلا أنهم تمكنوا من الحصول عليها بمبالغ شبه مجانية عبر صداقات سياسية».

وأوضحت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، أن «السياسيين ومقربين منهم من تجار وعناصر حماية، استغلوا علاقاتهم السياسية، كما أنهم يزاحمون المواطنين على الشقق في المشاريع السكنية الاستثمارية، حيث يقومون بشراء الشقق قبل إنجازها بأسعار زهيدة، ثم بيعها بالسعر الطبيعي بعد إنجازها، بهدف الربح، وهم يستغلون حمايتهم الشخصية في ترويع أي أحد يعترض، في ظل أزمة سكن كبيرة يعاني منها العراقيون».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أسواق

بينما رفع مصرف الاحتياط الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة بأعلى نسبة منذ بداية القرن، تتعزز قوة الدولار في أسواق الصرف وتهدد عملات الدول الضعيفة بالانهيار. وتعاني الأسواق الناشئة من الهروب المتواصل للدولارات إلى السوق الأميركي

الفائدة ترفع سعر الدولار

كابوس لعملات الأسواق الناشئة واقتصاداتها

لندن ـ العربي الجديد

رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، سعر الفائدة على الدولار بنسبة 0,5%، وهي الزيادة الأكبر منذ العام 2000. وتتوقع وحدة «الإيكونومست إنتيلجينس يونت» للدراسات الاقتصادية في لندن، أن يرفع البنك المركزي الأميركي سعر الفائدة سبع مرات خلال العام الجاري لتصل إلى 2,9% في بداية العام المقبل 2023. ويأتي ارتفاع سعر الفائدة الأميركية لكبح جماح التضخم الذي بلغ 8,5%، وهو المعدل الأعلى في الولايات المتحدة منذ 40 عاماً. ومن المتوقع أن تكون لمعدل الفائدة الأميركية الذي يتحرك تبعاً لسعر صرف الدولار تداعيات داخلية على مستوى أسواق الأسهم والسندات في «وول ستريت»، وعلى مستوى الأسواق العالمية بسبب هيمنة العملة الأمريكية على الاحتياطات الأجنبية العالمية وعلى تسوية الصفقات وسوق الفروض العالمي. وحسب مؤشرات «وول ستريت جورنال» في أعقاب إعلان رفع الفائدة الأميركية وصل سعر صرف الدولار أمس الخميس، تعزيز قوته مقابل كل من اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني ومعظم العملات الرئيسية في سوق الصرف العالمي. وإلى جانب مكاسبه من زيادة سعر الفائدة، استفاد الدولار خلال العام الجاري من الاضطراب الجيوسياسي الذي تفاعل منذ بداية غزو روسيا لأوكرانيا في نهاية فبراير/ شباط الماضي وما تلاه من تداعيات العقوبات الاقتصادية الغربية على السلع والمؤسسات التجارية والمصرفية الروسية. ويرى محللون أن هذه العوامل زادت المخاطر الاستثمارية في الأصول الخطرة وأسواق الدول الناشئة. ومنذ بداية العام كسب الدولار ارتفاعاً في سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية بنسبة 7,1%، وفقاً لمؤشرات العملات التي تنشرها صحيفة «وول ستريت جورنال». ورغم أن زيادة الفائدة الأميركية ترفع من جاذبية الأصول الأميركية عالمياً، ولكن يثار السؤال حول التداعيات المتوقعة على الأسواق الناشئة وتحديداً على الدول العربية.

من الناحية الاقتصادية، فإن زيادة الفائدة على الدولار ترفع عالمياً كلف الاقتراض لدى الشركات والحكومات، كما أن قوة الدولار تضاعف من أعباء خدمة الديون الخارجية للدول الناشئة، التي عادة ما تقترض بالدولار أو ما يطلق عليه «يورو بوندز». ويعني مصطلح «اليورو بوندز» سندات الدين التي تصدر بالدولار خارج الولايات المتحدة.

في شأن تداعيات الأسواق الناشئة، يرى صندوق النقد الدولي في تحليل أن «الارتفاع السريع في سعر الفائدة الأميركية خلال العام الجاري سيقود تلقائياً إلى تشديد السياسة النقدية عالمياً، وبالتالي ربما يقود ذلك إلى اضطراب في أسواق المال العالمية». كما يشير كذلك إلى أن الدولار القوي يقود إلى هروب الاستثمارات من الاقتصادات الناشئة إلى الأصول الدولارية في الأسواق الأميركية، خاصة من قبل المستثمرين الباحثين عن دخل بالدولار.

أما العامل الآخر، فهو أن ارتفاع الفائدة الأميركية عادة ما يقود إلى الضغط على سعر صرف عملات الدول الناشئة. في هذا الشأن، يقول مصرف بيكيت السويسري الاستثماري، إن من بين الدول التي ستعاني أكثر من قوة الدولار وكلف الاقتراض هي، كولومبيا وهنغاريا وتشيلي ورومانيا. وهذه الدول حسب المصرف الاستثماري السويسري، لديها احتياجات تمويل كبيرة بالعملات الأجنبية بسبب ارتفاع حجم ديونها الأجنبية. وهذه الدول قد تواجه انهياراً في عملاتها بسبب احتمال عجزها عن خدمة الديون وبالتالي حدوث اضطرابات في أسواقها المالية. من جانب اخر يرى «بيكيت»، أن الدول الناشئة ذات الديون الخارجية المنخفضة والتي لديها رصيد أجنبي ضخم لن تواجه ضغوطاً كبيرة في موازناتها المالية من الارتفاع السريع في الفائدة الأميركية. ويشير المصرف في هذا الصدد إلى دول مثل الهند وتايوان وكوريا الجنوبية.

على صعيد التداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط عملاتها بسعر ثابت مقابل الدولار، يرى محللون أن معظمها في وضع جيد بسبب الدخل الدولاري وارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي فهي محمية من هروب الاستثمارات الأجنبية. ويلاحظ أن دول الخليج تضبط سياستها النقدية وفقاً للسياسة النقدية الأميركية، كما أنها تستفيد في الوقت الراهن من الارتفاع الكبير في أسعار الخامات النفطية والغاز الطبيعي التي تباع بالدولار. وبالتالي فإن هذه الدول تحصل على جل دخلها بالدولار. في هذا الشأن لا يتوقع الاقتصادي بمؤسسة «كابيتال إيكونومكس»، جيمس سوانستون في مذكرة، أن تواجه هذه الدول مشكلة من ارتفاع الفائدة الأميركية ما دامت تتابع سياسة البنك المركزي الأميركي في زيادة وخفض الفائدة. وتحلق أسعار النفط حالياً فوق مائة دولار للبرميل كما أن أسعار الغاز الطبيعي في أعلى مستوياتها عالمياً. ولكن محللين يرون أن بعض المراكز المالية التي لا تعتمد على صادرات الطاقة في الدخل ستعاني من زيادة الفائدة الأميركية. ومن بين هذه المراكز البحرين ودبي. وهناك توقعات بأن تواجه المصارف في البحرين بعض المتاعب بسبب انكماش القروض. ويساهم القطاع المصرفي بنسبة 16,7% من إجمالي الناتج المحلي بالبحرين.

في ذات الصدد، ترى شركة لازارد السويسرية لإدارة الاستثمارات الدولية، أن الدول التي تعتمد في دخلها على مبيعات السلع مثل دول الخليج وجنوب أفريقيا والبرازيل وبعض دول آسيا الوسطى لن تعاني من تداعيات سالبة لقوة الدولار والزيادة السريعة في الفائدة الأميركية المتوقعة في العام الجاري.

توقعات بارتفاع كبير للفائدة

توقع محللون لدى مصرف «بي إن بي باريبا» الفرنسي أن يرفع بنك الاحتياط الفيدرالي معدل الفائدة بمقدار 50 نقطة اساس خلال اربعة اجتماعات متتالية للسيطرة سريعا على الضغوط التضخمية. واوضح محللو المصرف الفرنسي انهمن المتوقع ان يشهد الاقتصاد الاميركي اداء قويا وان يصبح سوق العمل اكثر ثباتا مع استمرار رفع الفائدة بمقدار 50 نقطة اساس خلال اربعة اجتماعات، قبل ان يعود البنك لزيادة الفائدة بنحو 25 نقطة اساس.

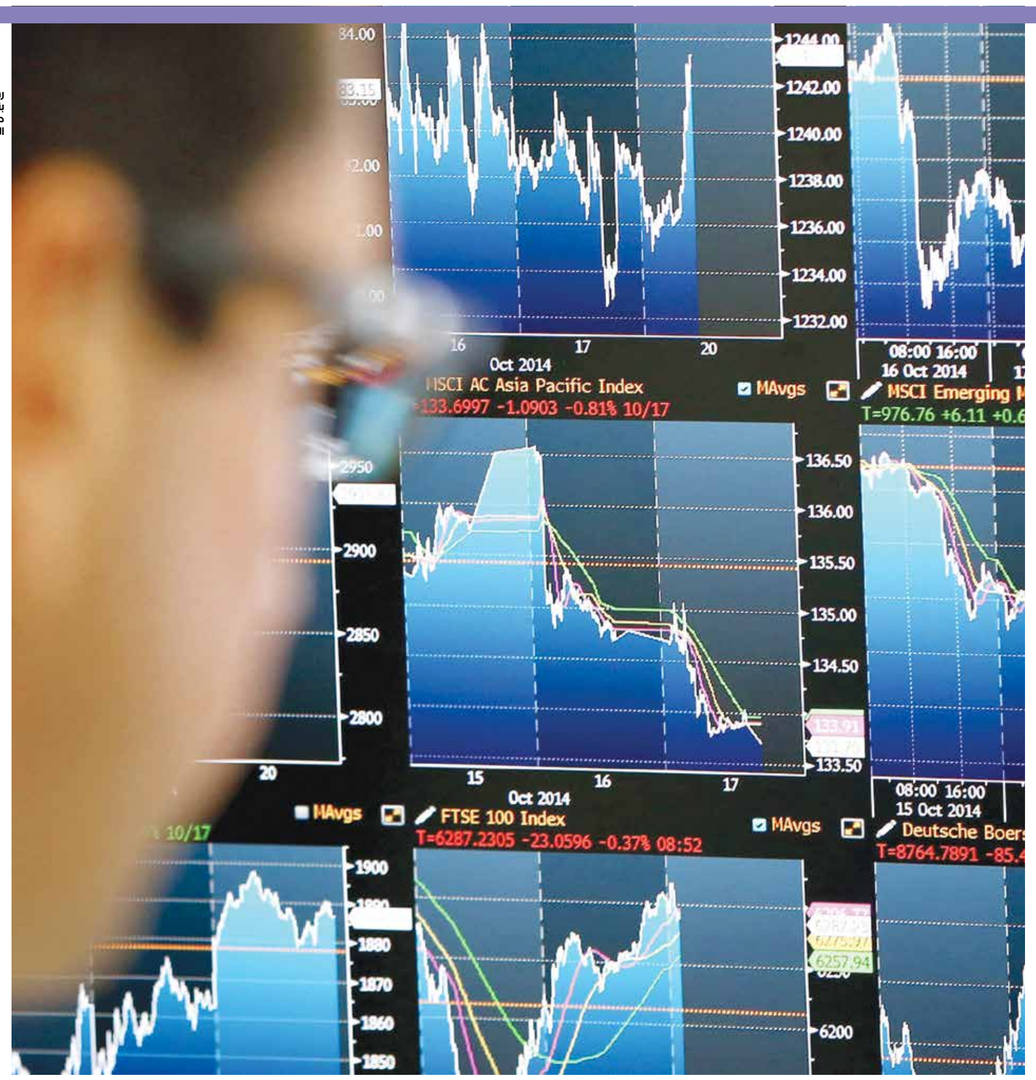

رفع الفائدة بنصف نقطة كان ملوفعا للأسواق المال (Getty)

الدول التي تعتمد في دخلها على السلع في مأمن من تداعيات ارتفاع سعر الفائدة

المصافي الأوروبية تواجه عقبات حظر النفط الروسي

تواجه بعض المصافي في أوروبا ودول آسيوية، عقبات لتلبية شروط الحظر النفطي في روسيا، وربما ستحتاج الى مزيد من الوقت

بينما قررت أوروبا حظر النفط الروسي خلال شهور، قال خبراء إن المصافي الأوروبية ستعاني من الحظر، بسبب أن معظم المصافي الأوروبية صممت على استهلاك الخامات الروسية التي يصل معظمها عبر الأنابيب. وتفيد وكالة الطاقة الدولية بأن النفط الروسي يشكل خُمس النفط المكرر في أوروبا. وحسب رويترز، تعتمد بعض المصافي التي تنتج وقوداً مثل البنزين ووقود الطائرات وغيرهما، مثل «بي سي كيه شفيت» و«لوينا» الألمانيتين وكذلك مصاف جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا على النفط الخام الروسي القادم عبر خط أنابيب «دروجبا». وشهدت الإمدادات عبر دروجبا تقلباً حاداً في السنوات القليلة الماضية، إذ وصلت الإمدادات إلى 1,5 مليون برميل يومياً، بينما انخفضت في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك فبراير/شباط، إلى حوالي 0,8 مليون برميل يومياً. ويمكن لبولندا التحول إلى الإمدادات المنقولة بحراً من مناطق مثل السعودية أو النرويج عبر ميناء غدانسك ببحر البلطيق. ويمكن لمصفاة بي سي كيه شفيت، التي تزود السيارات والمطارات في برلين والمنطقة، ومصفاة لوينا القريبة من لايبزيج، الحصول على بعض النفط من ميناء روستوك الألماني على بحر البلطيق، وهو مركز للنفط الخام أصغر بكثير من غدانسك، ولكن ليس بما يكفي لتشغيلها بكامل طاقتيهما. كما يمكن لبولندا، التي تحاول هي نفسها استبدال كل النفط الخام الروسي في مصافيها، تحويل بعض النفط القادم إلى غدانسك إلى هاتين المصفاتين الألمانيتين، لكن التفاصيل لم يتم تحديدها بعد.

وسيؤدي تغيير طرق الإمداد على الأرجح إلى ارتفاع أسعار خام التغذية لاثنتين من أكبر مصافي التكرير في ألمانيا، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين النهائيين. وبالنسبة لجميع المصافي في البلدان غير الساحلية، فإن التعويض كلياً عن النفط القادم عبر دروجبا سيكون مهمة جسيمة، ومن المحتمل أن يتضمن نقلاً أكثر تكلفة وأقل كفاءة بواسطة الشاحنات والسكك الحديدية والأنهار أو التمديد المستقبلي لخطوط أنابيب أخرى، مثل تلك التي تمتد من البحر المتوسط عبر النمسا إلى ألمانيا. ولا يزال مثل هذا التمديد بحاجة إلى موافقة سلطات جنوب ألمانيا.

إلى ذلك، تواجه بعض الدول صعوبات في تلبية شروط الحظر النفطي الروسي. في هذا الصدد، قال وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كويتشي هاجيودا، أمس الخميس، إن اليابان ستواجه «صعوبة» للتحرك على الفور لخفض واردات النفط الروسية بسبب غزو موسكو لأوكرانيا. أدلى هاجيودا بتلك التصريحات خلال زيارة لواشنطن، بعدما اقترحت المفوضية الأوروبية أشد حزمة عقوبات على روسيا تشمل حظر النفط الروسي. وقال هاجيودا للصحافيين «نظراً لمحدودية الموارد المتاحة لليابان فإننا سنواجه صعوبة في اتخاذ خطوة على الفور». وشكلت واردات النفط الروسي أربعة بالمائة من إجمالي واردات النفط اليابانية في السنة المالية الماضية التي انتهت في مارس/آذار.

وفي ذات الصدد، قالت وزارة البترول والغاز الطبيعي: «الهند تعاني من دفع أسعار متزايد بشكل مستمر بتقاضاها بعض موردي النفط، وهو ما يدفع الهند إلى تنويع مصادرها للشراء» ولتوسيع سلة إمداداتها، قالت الهند إن شركاتها تشتري الطاقة من روسيا منذ بضع سنين بكميات متباينة. وقالت الوزارة في بيان «الهند كمشتر ضخم للنفط الخام إذا تراجعت بشكل مفاجئ الآن عن مصادرها المتنوعة وركزت على المصادر المتبقية في سوق مكبوحة بالفعل، فإنها ستقود إلى مزيد من التقلبات وعدم الاستقرار وإلى زيادة حادة في الأسعار العالمية». وأضافت الوزارة «على الرغم من محاولات لرسم صورة مغايرة، فإن مشتريات الطاقة من روسيا تبقى ضئيلة جداً مقارنة بمجمل استهلاك الهند». ويذكر أن تقارير غربية قد ذكرت أن الشركات الهندية تنفذ صفقات لشراء النفط الروسي بأسعار رخيصة.

وتحصل الهند على معظم حاجاتها من الطاقة من غرب آسيا ومن الولايات المتحدة التي عرضت بيع المزيد لدفع نيودلهي للابتعاد عن موسكو. ويستهلك ثالث أكبر اقتصاد في آسيا حوالي خمسة ملايين برميل من النفط الخام يومياً واشترى ما لا يقل عن 40 مليون برميل من النفط الروسي في الشهرين الماضيين.

الهند تحصل على نفط رخيص من روسيا عبر حسومات كبيرة

(العربي الجديد، رويترز)

محطة وقود في العاصمة الألمانية برلين (Getty)

علي بابا تخسر 26 مليار دولار في دقائق

شهدت شركة علي بابا، عملاق التجارة الإلكترونية الصيني الذي شارك في تأسيسه الملياردير جاك ما، انخفاضاً في أسهمها المدرجة في بورصة هونغ كونغ، بما يصل إلى 9,4%، يوم الثلاثاء، بعد أن ذكرت وسائل الإعلام الحكومية الصينية أن شخصاً يُدعى «ما» في مدينة هانغشو- حيث يقع مقر علي بابا- تم اعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وبحسب قناة CCTV الصينية الحكومية، وُضع المشتبه به تحت «إجراءات إجبارية» بتاريخ الـ25 من إبريل/نيسان للاشتباه في «التواطؤ مع قوى خارجية معادية للصين» وذلك بهدف «التحريض على الانفصال» و«التحريض على تقويض سلطة الدولة».

هذا التقرير المؤلف من جملة واحدة، والذي تم التقاطه بسرعة من قبل وسائل الإعلام الحكومية الأخرى وتنبيهات عبر منصات الأخبار الصينية، أثار حالة خوف دفع بعمليات بيع في هونغ كونغ، مما أدى إلى محو ما يقدر بنحو 26 مليار دولار من القيمة السوقية لشركة علي بابا في غضون دقائق. وسارع هو شيجين، رئيس التحرير السابق لصحيفة «غلوبال تايمز» القومية المملوكة للدولة، إلى توضيح أن التقرير كان مضللاً، لأن اسم «ما يون» المشتبه به المعني يتكون من ثلاثة أحرف، في حين يتكون اسم جاك ما الصيني من حرفين فقط. وقامت قناة CCTV لاحقاً بتحديث تقريرها الأصلي بهدوء لتتوافق مع تقييم هو. ولتبديد المزيد من المخاوف، ذكرت صحيفة «غلوبال تايمز» أن الرجل المتهم ولد في عام 1985 في ونتشو (بينما ولد جاك ما في عام 1964 في هانغشو) وعمل كمدير لأبحاث الأجهزة وتطويرها في شركة لتكنولوجيا المعلومات.

إلى ذلك، سيطر الارتفاع على تحركات مؤشرات الأسهم الصينية عند إغلاق جلسة أمس الخميس، مع تقييم المستثمرين لتعهدات السلطات الصينية بتعزيز النمو الاقتصادي، في أعقاب تداعيات قيود الإغلاق وسلبية البيانات الاقتصادية. وأظهرت بيانات «كايسن» تراجع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في الصين إلى 36,2 نقطة خلال إبريل/نيسان الماضي من 42 نقطة في مارس/آذار السابق له، مسجلاً أسوأ قراءة على الإطلاق منذ فبراير/شباط 2020، بفعل قيود الإغلاق المفروضة للسيطرة على جائحة «كورونا».

في غضون ذلك، أعلنت السلطات في شنغهاي أن أكثر من 70% من الشركات الصناعية بالمدينة استأنفت الإنتاج اعتباراً من يوم الأربعاء، وهو تطور مشجع لمعنويات الأسواق والمستثمرين بعد إغلاق دام خمسة أسابيع. وخلال الأسبوع الماضي، تعهد كبار قادة الصين باتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز التحفيز الاقتصادي ودعم النمو، من خلال تعديل أدوات السياسة النقدية والمالية وتعزيز بناء البنية التحتية. ومع انتهاء التداولات، ارتفع مؤشر «شنغهاي المركب» بنسبة 0,7% عند 3067 نقطة، كما سجل مؤشر «شنتشن» صعوداً بنفس النسبة ليصل إلى 1891 نقطة، بينما تراجع مؤشر «سي إس أي 300» بنحو 0,1% ليصل إلى 4010 نقاط. إلى ذلك، قالت وكالة فرانس برس أمس، إن ملايين الأشخاص في بكين عادوا أمس الخميس، إلى العمل من المنازل في الصين، مع إغلاق عشرات من محطات قطارات الأنفاق بعد عطلة وطنية باهتة بسبب القيود التي فرضت للحد من انتشار فيروس كورونا.

تشابه في الأسماء يطيح بأسهم شركة علي بابا الصينية

جاك ما مؤسس شركة علي بابا (Getty)

(العربي الجديد)

رؤية

قبل الحوار: نعالج الغلاء أم عدم الاستقرار؟

عادل صبري

رفع البنك الفيدرالي الأميركي الفائدة نصف في المائة على الدولار، فارتبكت الأسواق المالية والشركات في مصر. يخشى الجميع من تدهور جديد في قيمة الجنيه، وموجة أخرى من الغلاء تزيد من العسر المالي، الذي ارتفع مع الحرب الروسية على أوكرانيا. مع انطلاق الحرب، تعرض الاقتصاد لهزات زلزالية، تظهر آثارها في موجات تضخم، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية، مع عدم قدرة البنوك على توفير العملة الصعبة لشراء الواردات من السلع الغذائية واحتياجات المصانع. شكلت الحرب قيدا شديدا على القرار السياسي في مصر، فلم تستطع الدولة أن تأخذ اتجاها مناهضا لها، أو داعما لأحد أطرافها، وسارت بينها على حبل مشدود، لأن مصالحها الاستراتيجية بأيدي الطرفين المتصارعين.

مصر في ورطة. اقتصادها يتدهور، تبحث عن الاستقرار وتخشى أية اضطرابات اجتماعية قد تحدث، في ظل عجز مالي دائم، ويتسع، وتجمع 3 كوارث كبرى في آن واحد، بدأت بمشكلة سد النهضة، واستمرار تداعيات وباء كورونا، والحرب في أوكرانيا. دفعت الأزمة الشديدة النظام إلى البحث عن حوار سياسي يجد فيه مخرجا. يفتش بين بقايا أحزاب، ومؤسسات سياسية شكلها على يديه، فلم تظهر من بينهم آراء نيرة تدله على ما يجب فعله، في ظل مخاوف من أن يطردهم النظام من رحمته، أو الوقوع في خطأ يكلفهم الإبعاد عن المشهد أو الزج بهم في السجون. فلا يمكنك في ظل نظام، حصل على فرص هائلة للاقتراض والاستقرار الأمني، لا يقول الحقيقة ولا يسمح لك برؤية الحقيقة، أن تتجنب الضرر إذا ما أقدمت على مد يد العون له، بكلمة صادقة أو رأي مخالف للقطيع. رغم ذلك، لا يمكنك السكوت على ما نراه، لأن الوباء، عندما أتى على أصحاب الرأي في السجون، لم يفرق بين ضابط وسجين، والإفلاس عندما حل في لبنان بين المتصارعين على الحكم قذف بهم في قلب الطوفان. يقول رانجيت سينغ، مساعد مدير إدارة النقد الدولي لأسوأ رأس المال، بعد اجتماع الأسبوع الماضي استهدف تقديم قروض جديدة لإنقاذ البلاد، إن «مصر مكشوفة من قبل الحرب الروسية الأوكرانية، فلديها نهم شديد للتمويل الخارجي في ظل ارتفاع التضخم ومحدودية الموارد المالية. كلمة المسؤول الدولي تبين أن ظاهرة التضخم التي يشعر بها المصريون مع موجات الغلاء المتكررة، والمتقاربة، ستظل قائمة، ما يعني أن أية قروض جديدة لن تكون هي الحل الحاسم في إنهاء أزمات العباد. دفعت الأزمة كثير من الشخصيات العالمية والمؤسسات المالية الدولية إلى الإدلاء بدلوها في علاج المشكلة المصرية، باعتبارها أصبحت مصدر تهديد للاستقرار في المنطقة والأمن الدولي.

يتفق صندوق النقد الدولي، سيبى السمعة شعبيا، ومنظمة التجارة والتنمية «أونكتاد»، على أن مصر تحتاج إلى حل سياسي عاجل يواجه تلك الأزمات، لأنها تمر بفترة عصيبة، وسيتجرع الجميع الدواء المر. واهتمت مؤسسة «بلومبيرغ» الاقتصادية بنشر تقرير عميق، أول مايو/أيار الجاري، لتفسير ظاهرة الغلاء المتواصل، تحت عنوان «التضخم أولاً أم عدم الاستقرار السياسي». يبين التقرير، الذي كتبه الخبير الاقتصادي STEPHEN MIHM، أن صناع السياسة يبدأون في القلق عندما يبدأ المواطنون في التعبير عن غضبهم عند الشراء من محلات البقالة مع ارتفاع الأسعار. يعلم السياسيون أن مشاعر الغضب ستصب في النهاية لغير صالحهم، حيث سيلقي المواطن باللوم عليهم، ويبدأ التفكير بإزاحتهم إلى خارج مناصبهم. يؤكد ستيفن في تقريره أن موجات الغلاء مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي، مبينا أن السجل التاريخي للعديد من حالات التضخم سار جنبا إلى جنب مع عمليات الأصطفاف الرئيسية والانقلابات وحتى الثورات الدموية. وقال: «يستحق هذا التاريخ أن يؤخذ في الاعتبار، حيث تكافح البلدان في جميع أنحاء العالم حاليا مع ارتفاع الأسعار».

يشير ستيفن إلى أنه قد يبدو أن التضخم يغذي عدم الاستقرار السياسي، أو العكس، وكأننا نبحث عن العلاقة السببية أيهما يأتي أولاً: البيضة أم الدجاجة، ولكن إذا نظرنا إلى التاريخ، ففي حالة انهيار الإمبراطورية الرومانية، وفقا للدراسة التي قام بها المؤرخ الاقتصادي بيتر تيمين عن اقتصاد روما القديمة، توضح أن الضغوط التضخمية، التي استهلكت الإمبراطورية، أدت إلى سقوطها. فقد أشار تيمين إلى أن الفوضى السياسية يمكن أن تخلق الحاجة إلى دفع رواتب الجنود، ما يؤدي إلى طباعة النقود والتضخم في نهاية المطاف، وبالتناوب، قد يؤدي التضخم إلى السخط، ما يؤدي بالجنود إلى الثورة ضد أسيادهم، والعكس جائز، فلا ندري أيهما يأتي أولا». خلص تيمين إلى أن متغيرا خارجيا ربما يكون قد أطلق ديناميكية مدعومة بعدم الاستقرار والتضخم من شأنها أن تطيح روما، وكان «الطاعون الأنطوني»، الذي انتشر في الإمبراطورية الرومانية من عام 165م إلى 180م، هو الذي عجل بهذا السقوط. ويشير التقرير إلى ما آلت إليه الدولة العثمانية والإمبراطورية الصينية من تدهور سياسي صاحبته زيادة في رواتب العاملين بالدولة والجيش والشرطة، وكأنه يشير إلى ما تفعله حكومتنا منذ سنوات. بين ستيفن أن إحدى الدراسات النموذجية التي أجريت على 160 دولة بين عامي 1960 و1999، حول عدم الاستقرار السياسي المحدد من خلال معدل دوران المناصب الوزارية، ساهم في تقلبات التضخم، لا سيما في البنوك المركزية ذات الاستقلال المحدود من قبل النظام السياسي. وعلى العكس من ذلك، تميل البلدان ذات المؤسسات القوية، التي تعتمد استقلالية بنوكها المركزية، إلى إبقاء التضخم تحت السيطرة، ومواجهة الحالات التي يظهر فيها بطرق غير متوقعة. تشير النتائج إلى أن السياسيين والأحزاب السياسية يدفعون ثمنا باهظا عندما يفاجئ التضخم الناس. ويتم احتواء الاحتجاج بأمان في دول المؤسسات بإرسال شاغلي الوظائف إلى التقاعد المبكر، ونجاة القادة بحياتهم، مع ذلك، فإن التضخم المفرط يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسي القائم، حيث تكون الأرض خصبة للكوارث التي تحدث بعد ذلك. يخلص التقرير إلى أن وجود مؤسسات الدولة في الديمقراطيات عالية الأداء ينجيها من العواصف التضخمية بشكل أفضل بكثير من البلدان الأكثر فقرا والاستبدادية. ارتفاع الأسعار يثير الناس في أنحاء العالم، ولكن ستظل في مصر قرينة بتصرفات هوجاء وثورات شعبية، بعد أن يفقد الناس الأمل في قدرتهم على العيش في ظل دولة مؤسسات ديمقراطية، حيث تصبح الثورات هي الحل، من دون أن تعي الجماهير أن الخلاص لا يأتي بحل سحري على يد الثائرين بمفردهم.